

الاحتياطي الفيدرالي يبقي على الفائدة من دون تغيير.. وهذه نظرة باول



أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي يوم الأربعاء أسعار الفائدة ثابتة كما هو متوقع ولكنه أشار إلى أنه لا يزال يخطط لتخفيضات متعددة هذا العام.

وبعد اجتماع السياسة الذي استمر يومين، قالت لجنة السوق المفتوح الفيدرالية لتحديد أسعار الفائدة التابعة للبنك المركزي إنها ستحافظ على سعر الاقتراض القياسي لليلة واحدة في نطاق يتراوح بين 5.25٪ - 5.5٪، حيث عقدت منذ يوليو 2023.

إلى جانب القرار، حدد مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي تخفيضات بمقدار ثلاثة أرباع نقاط مئوية بحلول نهاية عام 2024، والتي ستكون أول تخفيضات منذ الأيام الأولى لوباء كوفيد في مارس 2020.

وقال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) الأربعاء إن قراءات التضخم المرتفعة في الآونة الأخيرة لم تؤثر على مسيرة تراجع ضغوط الأسعار ببطء في الولايات المتحدة.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي لباول عقب اجتماع لجنة السوق المفتوحة التي ثبتت أسعار الفائدة دون تغيير وأبقت على توقعات خفض تكاليف الاقتراض ثلاث مرات هذا العام.

لكن باول قال إن البيانات الحديثة لا تعزز أيضا ثقة المركزي الأمريكي في الانتصار بمعركة التضخم.

وأضاف أن توقيت خفض أسعار الفائدة ما يزال متوقفا على إحساس المسؤولين بثقة أكبر إزاء احتمال استمرار التضخم في التراجع إلى اثنين بالمئة التي يستهدفها المركزي الأمريكي في اقتصاد يستمر في تجاوز التوقعات.

وأردف باول للصحفيين أن تقارير التضخم في بداية العام أظهرت أن الضغوط السعيرية تظل "مرتفعة"، من منظور المركزي الأمريكي، لكنها "لا تغير في الواقع القصة الإجمالية وهي أن التضخم يتراجع تدريجيا إلى اثنين بالمئة في طريق أحيانا ما يكون وعرا".

وقال باول إن قرار توقيت خفض الفائدة سيتوقف على مزيد من البيانات لتحديد إذا ما كانت القراءات المخيبة للآمال التي وردت في مطلع العام ستستمر أم لا.

وأبقى المركزي الأمريكي اليوم الأربعاء أسعار الفائدة الرئيسية لليلة واحدة، مثل المتوقع، دون تغيير في نطاق 5.50-5.25 بالمئة.

وأظهرت البيانات الاقتصادية الفصلية المحدثه أن مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي باستثناء الغذاء والطاقة ارتفع 2.6 بالمئة في ديسمبر كانون الثاني، مقارنة بنحو 2.4 بالمئة في بيانات صدرت نهاية العام. ويتوقع عشرة من مسؤولي الاحتياطي الاتحادي خفض أسعار الفائدة بما لا يقل عن 75 نقطة أساس بحلول نهاية هذا العام.

ووسعت الأسهم الأمريكية مكاسبها عقب إصدار بيان السياسة النقدية، بينما هبط الدولار أمام سلة من العملات. وتراجعت عوائد سندات الخزانة الأمريكية. وعزز المستثمرون رهاناتهم على أن يكون أول خفض للفائدة في يونيو حزيران.

وتبنى أحد عشر مسؤولا في ديسمبر كانون الأول إمكان إجراء ثلاثة تخفيضات بواقع 25 نقطة أساس لكل منها قبل نهاية العام الحالي.

ومن المتوقع حاليا أن يبلغ النمو 2.1 بالمئة هذا العام مقارنة بنحو 1.4 بالمئة في توقعات ديسمبر كانون الأول، في حين من المتوقع أن يختتم معدل البطالة العام عند أربعة بالمئة، أي أقل من 4.1 بالمئة المتوقعة في ديسمبر كانون الأول.

بدأ بنك الاحتياطي الاتحادي دورة تشديد حاد للسياسة النقدية قبل عامين للسيطرة على ارتفاع التضخم الذي بلغ في وقت لاحق أعلى مستوى له في 40 عاما، لكنه أبقي سعر الفائدة في نطاق 5.50-5.25 بالمئة منذ يوليو تموز الماضي. وقال مجلس الاحتياطي الاتحادي في بيان حصل على موافقة جميع الأعضاء "النشاط الاقتصادي ينمو بوتيرة قوية. وظلت مكاسب الوظائف قوية وظل معدل البطالة منخفضا".

وأكد البيان أيضا أن المسؤولين ما زالوا يسعون إلى "ثقة أكبر" في استمرار انخفاض التضخم قبل البدء في خفض أسعار الفائدة.